

الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

العدد ٣٥٧٣ الموافق ١٧ أيلول سنة ١٩٨٨ م
هـ: السبت ٥ صفر سنة ١٤٠٩ هـ

الفهرس

صفحة

١٧٦٢

١٧٦٦

١٧٦٧

١٧٦٨

اتفاقية التعاون العربي في مجال تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة

خفض أسعار مستوردة إلى رسوم تساوي الرسوم التي تستوفى عن مثيلاتها من المنتجات المحلية

تعليمات رقم ٨ لسنة ١٩٨٨ معدلة لتعليمات أسس النجاح والاكمال والرسوب في المرحلتين
الأولية والثانوية ومراكز التدريب

تعليمات صرف المياه العادمة الصناعية والتجارية إلى شبكة الصرف الصحي



مديرية المطابع العسكرية

هكذا من الأصيل

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٨٢٠٤ تاريخ ١٣/٨/١٩٨٨ المنصين الموافقة على اتفاقية التعاون العربي في مجال تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة بشكلها التالي :

اتفاقية التعاون العربي في مجال

تنظيم وتيسير عمليات الإغاثة

أن حكومات الدول الأطراف في هذه الاتفاقية

انطلاقاً من الروابط الأخوية القائمة بين الدول العربية

وإيماناً بوحدة الهدف والمسير للامة العربية .

ورغبة منها في تنمية الروابط الانسانية بين دول الجامعة العربية .

واستناداً الى ما نصت عليه المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية .

وتأكيد لأهمية التعاون بين الدول العربية في مجال الإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية والظروف الطارئة .

واخذاً في الاعتبار المعوقات والصعوبات التي قد تعترض وصول فرق ومواد الإغاثة لضحايا الكوارث الطبيعية والظروف الطارئة بالسرعة اللازمة لتحقيق الهدف المرجو منها .

اتفقت على ما يلي :

المادة الاولى : لاغراض هذه الاتفاقية تعني المصطلحات الاتية المعاني المبينة قرين كل منها :

- الكوارث الطبيعية :** تعني الزلازل، الفيضانات، والانزلاقات الجبلية والأعاصير ووجبات المد والجزر، والجذب والجفاف، وانفجار البراكين والنكبات الأخرى المشابهة .
- الظروف الطارئة :** تعني الحوادث الكبيرة، والحوادث المفجعة الناتجة عن وسائل النقل والمصانع والمناجم والفراغات المسلحة والأوبئة وتلوث البيئة والبحار والنكبات المشابهة .
- عمليات الإغاثة :** وتعني مختلف الخدمات المتعلقة بالإغاثة، وبصورة خاصة مجموعة المواد المطلوبة بصفة عاجلة وكذلك الأفراد والخدمات الأخرى التي تصل من الخارج بناء على موافقة هيئات الإغاثة المحلية بالنظر الى أهميتها البالغة والتي يكون الهدف منها إنقاذ ضحايا الكوارث الطبيعية والظروف الطارئة وبشرط ألا يكون القصد منها اهدافاً تجارية .
- مواد الإغاثة :** وتعني جميع المواد التي تستخدم في إغاثة ضحايا الكوارث الطبيعية والظروف الطارئة كوسائل النقل الأخرى والمواد الغذائية والطبية، والملابس والأغطية والخيام والمنازل الجاهزة، والمواد الأخرى ذات الأهمية القصوى المرسله كمعونته للمتضررين من الكوارث الطبيعية والظروف الطارئة .

المادة الثانية : يشمل نطاق هذه الاتفاقية تنظيم وتسهيل الإجراءات وتنسيق أعمال الإغاثة بين الدول الاعضاء في مجالات الكوارث الطبيعية والظروف الطارئة التي تكون الدولة المنكوبة قاصرة عن مواجهتها بصورة منفردة، ويتم ذلك بموافقة السلطات المختصة في هذه الدول .

المادة الثالثة : تتعهد الدول الاعضاء بتقديم كافة المساعدات والتسهيلات لشحن أو عبور مواد الإغاثة المرسله الى الدول المنكوبة سواء من أراضيها أو عبرها وبصفة خاصة التسهيلات التالية :

- اعتبار المستندات والشهادات الصادرة من السلطات الرسمية أو هيئات الإغاثة بالدول الاعضاء المرسله منها، حول أنواع وكميات مواد الإغاثة المرسله وأعمالها من تقديم شهادات المنشأ والموافقة أو تصاريح الاستيراد أو التصدير أو غيرها من المستندات التي تطلبها السلطات المختصة في الدول الاعضاء بسبب تصدير مواد الإغاثة أو مرورها عبر أراضيها بشرط أن

تكون هذه المواد مصحوبة ببيان واف عن أنواعها، وكمياتها وقيمتها التقديرية وموقعها على هذا البيان من المسؤول بالجهة الحكومية أو هيئة الإغاثة المختصة ومختوما بخاتمتها كما يجب وضع خاتم الجهة أو الهيئة المذكورة وشعارها إن وجد على العبوات المحتوية على هذه المواد، وذلك دون الإخلال بأي تشريع أو نظام يتعلق بمواد ممنوع استيرادها أو محظور تصديرها في الدول الاعضاء .

٢ - تسهيل الإجراءات الجمركية في مراكز الحدود الجوية والبرية والبحرية في الدول الاعضاء التي تشحن منها أو تمر عبر أراضيها مواد الإغاثة وأعطائها الأولوية في الإفراج عنها بالسرعة الممكنة، والحرص على حفظها في مكان آمن وحراستها لحين تمكنها من العبور الى الجهة المستوددة وذلك دون الإخلال بتطبيق الأحكام المتعلقة بالأدب العامة أو الأمن العام أو الصحة العامة والمحافظة على الثروة النباتية والحيوانية .

٣ - إعفاء مواد الإغاثة من الرسوم الجمركية وإتية رسوم أو ضرائب أخرى مقررّة على الواردات أو الصادرات أو بضائع المرور في الدول الاعضاء .

٤ - تسهيل مرور ودخول وسائل النقل المختلفة التي تحمل مواد الإغاثة للدول الاعضاء وإعفاؤها من القيود المفروضة على مرورها أو دخولها في الأحوال العامة .

٥ - تقديم تخفيض في أجور النقل لمواد الإغاثة على وسائل النقل الجوي والبحري والبحري الوطني يتفق عليها بين الدول الاعضاء على أن تكون خدمات النقل بالجان على وسائل النقل الوطنية التابعة للجهة المنكوبة ومنح مواد الإغاثة أولوية الشحن على غيرها من المواد الأخرى على هذه الوسائل لتيسير وصولها الى الجهة المنكوبة بالسرعة الممكنة .

٦ - منح كافة وسائل النقل المدنية والعسكرية الوطنية التراخيص والتسهيلات اللازمة لزيادة عدد رحلاتها، ومنحها حق المرور والهبوط والرسو عبر أراضي وأجواء وموانئ الدول الاعضاء لتيسير نقل مواد الإغاثة الى الجهات المنكوبة بالسرعة الممكنة .

المادة الرابعة : تتعهد الدول الاعضاء بتقديم التسهيلات اللازمة لتفقدات فرق الإغاثة ومندوبي الدول الاعضاء الذين توجد في مهابت تتعلق بأعمال الإغاثة وبصفة خاصة :

- منح مندوبي الإغاثة الذين يحملون شهادات صادرة عن الجهات الحكومية أو هيئات الإغاثة المعتمدة في الدول الاعضاء تأشيرات الدخول أو المخادعة اللازمة لدى وصولهم أو مغادرتهم مراكز الحدود بالدول الاعضاء دون أي تأخير متى كان الغرض من دخولهم أو مغادرتهم لهذه الدول بسبب أعمال الإغاثة .
- تقديم التسهيلات اللازمة لنقل مندوبي الإغاثة مع مواد الإغاثة المرافقة لهم الى الجهات المنكوبة على وسائل النقل الجوية والبحرية والبرية الوطنية بالدول الاعضاء وأعطائهم الأولوية على غيرهم من الركاب مع منحهم تسهيلات سفر مجانية أو مخفضة على الوسائل المذكورة .

المادة الخامسة : تتعهد الدول الاعضاء بتقديم التسهيلات اللازمة للهيئات ولجان الإغاثة الوطنية المعتمدة بما في ذلك خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في حالة وقوع كوارث طبيعية أو ظروف طارئة لأحدى الدول الاعضاء سواء كان ذلك بالنسبة للاتصالات الداخلية أو الخارجية .

المادة السادسة : تتولى الامانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب من خلال مكتبها المتخصص بالحماية المدنية والانتفاذ تنفيذ هذه الاتفاقية .

المادة السابعة : تصدق الدول الموقعة على هذه الاتفاقية طبقاً لنظامها الداخلية. وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

هكذا من الأهل

المادة الثامنة : يجوز للدول الاعضاء في جامعة الدول العربية التي لم توقع على هذه الاتفاقية ان تنضم اليها وذلك بإيداع وثيقة انضمامها لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

المادة التاسعة : يتم تعديل احكام هذه الاتفاقية بموجب قرار من مجلس الجامعة وبأغلبية ثلثي اعضائه .

المادة العاشرة : تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد شهر من ايداع وثائق تصديق سبع من الدول الموقعة عليها ، وتسري في شأن الدول العربية الاخرى بعد شهر من تاريخ ايداع وثيقة تصديقها او انضمامها لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

واثبتنا لما تقدم وقع المندوبون المفوضون على هذه الاتفاقية نيابته عن حكوماتهم وباسمها .

ابرمت هذه الاتفاقية باللغة العربية من اصل واحد يحفظ بالامانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة طبق الاصل لكل دولة من الدول المتعاقدة .

وزير الصناعة والتجارة
همدي الطباع

وزير المالية / الجبارك
د. حنا عودة

اخضاع سلع مستوردة الى رسوم تساوي الرسوم التي تستوفى عن مثيلاتها من المنتجات المحلية

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١١/٩/١٩٨٨ الموافقة على التوصية المشتركة الموقعة من معالي وزير المالية / الجبارك ومعالي وزير الصناعة والتجارة بشكلها التالي : —

توصية

استنادا الى الصلاحية المخولة بنا بموجب الفقرة د من المادة ٤ من قانون الرسوم على المنتجات المحلية رقم ١٦ لسنة ١٩٦٣ ننسب اخضاع السلع المستوردة المماثلة للمنتجات المحلية الخاضعة لقوانين المكوس وانظمة رسوم الانتاج المحلي الى رسوم تساوي الرسوم التي تستوفى عن مثيلاتها من المنتجات المحلية .

هكذا من الأصيل

تعليمات رقم ٨ لسنة ١٩٨٨

تعليمات معدلة لتعليمات أسس النجاح والاكمال والرسوب

في المرحلتين الإلزامية والثانوية ومراكز التدريب

صادرة بمقتضى المادة ١١٦ من قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات أسس النجاح والاكمال والرسوب في المرحلتين الإلزامية والثانوية ومراكز التدريب لسنة ١٩٨٨) وتترامع التعليمات الأصلية رقم ٦ لسنة ١٩٨٨ .

المادة ٢ - يعدل البند ج من المادة العاشرة/فترة ٦ ويستعاض عنه بما يلي :

(يسمح للطالب النظامي الراسب في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة للفرع العلمي ، بإعادة الصف الثالث الثانوي الأدبي في المدارس الحكومية أو الخاصة مرة واحدة فقط ، على ألا يتعرض ذلك مع قانون خدمة العلم) .

وزير التربية والتعليم

دوقان الهنداوي

تعليمات صرف المياه العادمة الصناعية والتجارية الى شبكة الصرف الصحي

صادرة بالاستناد لقانون سلط المياه رقم ١٨ لسنة ١٩٨٨

بادة ١ - يمنع تصريف المياه العادمة الصناعية والتجارية ومياه التبريد الصناعية ومياه العمليات الصناعية الملوثة وغير الملوثة الى مشروع الصرف الصحي أو الى أي مجرى طبيعي أو الى مجرى تصريف مياه الأمطار إلا بعد الحصول على موافقة خطية من سلطة المياه والجهات المختصة .

بادة ٢ - لا يحق لأي شخص أن يصرف أو يسبب أو يسمح بتصريف المياه والفضلات المذكورة فيها يلي الى مشروع الصرف الصحي .

١ . اية مواد صلبة أو سائلة أو غازية بكميات أو أحجام يمكن أن تؤدي الى إعاقة التدفق في خطوط شبكة الصرف الصحي أو تسبب ضرراً بالصحة العامة أو تؤدي الى انبعاث الروائح الكريهة أو تسبب أضراراً بمشروع الصرف الصحي أو تتعارض مع أعمال صيانة وتشغيل محطات التنقية أو مع عملية المعالجة فيها أو يمكن أن ينتج عنها مياه معالجة تبتد الصحة والسلامة العامة وعلى سبيل المثال لا الحصر الرماد ، بقايا الفحم المحترق ، الرمال ، الطين ، القش ، النشارة ، المعادن ، الزجاج ، الخزف ، الريش ، القار ، البلاستيك ، الخشب ، النفايات ، الدماء وأحشاء الحيوانات ، السباد الحيواني الشعر ، الأطباق الورقية ، العبوات يختلف أنواعها والدهون والشحوم ، الزيوت الحوامض ، الكربون ، الأبلح المعدنية ، البخار والغازات الحارة ... الخ .

٢ . أي من المنتجات النفطية أو أي مواد سائلة أو صلبة قابلة للاشتعال أو الانفجار .

٣ . اية مواد أو سوائل يقل تركيز الأس الهيدروجيني (PH) فيها عن ٥.٥ ويزيد على ٩.٥ أو اية مياه ذات خصائص كيميائية يمكن أن تؤدي الى أضرار بمشروع الصرف الصحي أو للأشخاص الذين يعملون على تشغيله وصيانته .

٤ . اية مواد صلبة كانت أم سائلة أو غازية تحتوي على مواد سامة وتركيز كاف يمكن حسب رأي السلطة أن تضر أو تتعارض مع عملية التنقية أو يمكن أن تشكل منفردة أو نتيجة تفاعلها مع الفضلات الأخرى خطراً على الإنسان أو الحيوان أو النباتات .

٥ . أي سائل أو بخار تزيد درجة حرارته على ٦٥ درجة مئوية وإذا ثبت للسلطة أن تلك السوائل أو الأبخرة بدرجات أقل يمكن أن تضر بمشروع الصرف الصحي أو تسبب أضراراً أخرى فلها الحق بمنع تصريفها .

٦ . الزيوت والشحوم والدهون غير القابلة للذوبان أو السوائل التي تحتوي على الزيوت والشحوم والدهون أو الشمع بشكل مستحلب أو خلاصه وتركيز يزيد على ١٠٠ ملغم/لتر شريطة أن لا يؤدي صرفها الى مشروع الصرف الصحي الى مللها .

٧ . اية سوائل أو مواد تحتوي على السيانييد أو مركباته بتركيز يمكن أن ينتج عنه ١ ملغم/لتر حامض الهيدروسيانييد على شكل سيانييد الهيدروجين .

٨ . اية سوائل أو مواد تحتوي على مركبات الفينول بتركيز يزيد من ١٠ ملغم/لتر مقدره على شكل فينول .

٩ . اية سوائل أو مواد تحتوي على مركبات الكبريتيد بتركيز يزيد من ١٠ ملغم/لتر مقدره على شكل كبريتيد الهيدروجين .

Chlorinated Solvents

١٠ . المذيبات العضوية الكلورة

هكذا من الأجهل

١١. أية سوائل أو مواد تحتوي على عناصر ثقيلة أو ما شابهها من مواد مرفوضة أو سامة والتي يزيد تركيز تلك العناصر أو المواد فيها عند موقع التصريف عن الحدود المبينة أدناه .

● كروم اجمالي	٥	ملغم/لتر
● نحاس	٤٥	
● زنك	١٥	
الكيل بنزين سلونوات ABS	٢٦	
● قصدير	١٠	
● بيريليوم	٥	
● نيكيل	٤	
● كلاديوم	١	
● زرنيخ	٥	
● باريوم	١٠	
● رمصاص	٠.٦	
● منغنيز	١٠	
● فضة	١	
● بورون	٥	
● زئبق	٥	
● حديد	٥٠	

على أن لا يزيد مجموع هذه العناصر مجتمعة عن ١٠ ملغم/لتر ويحق للسلطة أن تقوم بتعديل الحدود المذكورة أعلاه إذا رأت ذلك ضروريا لحماية مشروع الصرف الصحي أو لحماية الصحة والسلامة العامة .

١٢. أية مواد مشعة أو أية نظائر مشعة إلا بعد الموافقة الخطية من السلطة .

١٣. أية مواد يمكن أن تؤدي إلى :

- ظهور التلوث وعلى سبيل المثال لا الحصر المياه المصبوغة والمحاليل الناتجة عن تصنيع المنتجات الزراعية والصناعية .
- عدم إمكانية المعالجة أو الاختزال خلال عملية التنقية .
- انبعاث روائح كريهة أو ظهور مواد عالقة تؤثر على مشروع الصرف الصحي وتشغيله وصيانه .
- تكوين مواد يمكن أن تترسب أو تتجدد أو تصبح لزجة على درجات حراره بين صفر - ٤٠ م .

مادة ٣ - تقدم طلبات التوصيل للمؤسسات الصناعية والتجارية وسائر الأمور المتعلقة بها خطيا للسلطة ووفق النماذج المقررة على أن تشمل التفاصيل التالية :

- العمليات الصناعية التي يتم القيام بها والتي ينتج عنها مياه عادمة .
- المواد والكميات المستعملة في هذه العمليات والنتائج عنها .
- كمية المياه المستعملة ومصدرها وكمية المياه الخارجة بعد عملية التصنيع .
- الخصائص الفيزيائية والكيميائية والحياتية للمياه العادمة .
- أية معلومات تراها السلطة ضرورية تلبى بالطلب .

مادة ٤ - يحظر على كل من حصل على موافقة السلطة لتصريف المياه العادمة إلى مشروع الصرف الصحي أن يقوم بتصريف أية مياه عادمة تختلف نوعيتها عما وافقت عليه السلطة وفي حالة اختلاف ذلك فيجب الحصول على موافقة جديدة .

مادة ٥ - يحق للسلطة أن تطلب معالجة أولية للمياه العادمة قبل الموافقة على تصريفها إلى مشروع الصرف الصحي كما يحق لها تجديد الخصائص والمواد التي يجب على كل مصنع قياسها دوريا .

مادة ٦ - ١. عند صدور الموافقة المبدئية من السلطة لتوصيل المياه العادمة لاية مؤسسة صناعية أو تجارية عليها أن تقدم مخططا هندسيا تبين فيه طريقة ومواصفات تركيب المجرى الخاص وأجهزة الكشف وغرف التنقيش وعدادات المياه المصروفة ومكان ونوع الجهاز اللازم لجميع العينات على أن يراعي تواجدها داخل حدود المنصوح في مكان مناسب وقريب من الشبكة الرئيسية وذلك لاحكام الرقابة النتية والتنوعية للمياه العادمة المنسابه لشبكة الصرف الصحي .

- ب. على المستفيدين التقيد بهذه المخططات بعد موافقة السلطة عليها وتنفيذها بأشراف السلطة وعلى حسابهم الخاص .
- ج. لأغراض احكام الرقابة والمحاسبة تقوم السلطة وعلى حسابها بجميع وتحليل ما لا يقل عن عينتين شهريا عشوائيا او ممثلة لتحديد تركيز الملوثات والتي تعتمد اساسا لتحديد الاجور .
- د. يعتمد المتوسط الحسابي لنتائج هذه العينات لتحديد تركيز الملوثات .
- و. تتم المحاسبة ربعيا او حسب ما تقرره السلطة .

مادة ٧ - يحق للسلطة الاستعانة بالجهات التي تراها مناسبة للمشاركة وتقديم التوصيات الفنية لاية أمور ذات علاقة بهذه التعليمات .

مادة ٨ - يحق للسلطة إلغاء أو تعليق موافقتها للفترة الزمنية التي تراها مناسبة في الحالات التالية :

- أ. ارتكاب أية مخالفة لهذه التعليمات أو لاية اشتراطات وضعتها السلطة عند الموافقة .
- ب. عدم تمكين موظفي السلطة أو الجهات التي تعتمد عليها السلطة والجهات الرسمية الأخرى من القيام بأواجبهم في التنقيش والمراقبة .
- ج. عدم التقيد بأية شروط أو احتياجات تراها السلطة ضرورية ويعود تقديرها لها للمحافظة على مشروع الصرف الصحي .

مادة ٩ - اعتماد الحد الأقصى لتركيز المواد الملوثه في المياه العادمة المقبولة لتصريفها في شبكات الصرف الصحي على النحو التالي :

BOD	٨٠٠	ملغم/لتر
TSS	١١٠٠	ملغم/لتر
P	٥	ملغم / لتر
FOG	٥	ملغم / لتر
COD	٢١٠٠	ملغم / لتر

مادة ١٠ - على جميع المؤسسات التجارية والصناعية تصويب اوضاعها بما يتحقق وهذه التعليمات خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .

وزير المياه والري
المهندس احمد دخقان

هكذا من الأهل